

الفصل التاسع

سنوات برادات الامل : ١٩٦٦-١٩٧١

يستكمل الفصل التاسع بقية سنوات برادات الامل. يغطي الفترة من ١٩٦٦-١٩٧١ ويتضمن خمسة أقسام: ١- نجاح برادات الامل وتطورها ٢- تصاعد عائدات النفط وقلة التأثير ٣- إضعاف المجتمع وإحكام هيمنة السلطة. ٤- محاولات التعاون في ضوء إعلان الانسحاب البريطاني. ٥- الاختيار بين التجارة والدراسات العليا.

نجاح برادات الأمل وتطورها

استقرت أوضاع برادات الأمل بعد حوالي عام من عودتي من الدراسة في جامعة دمشق وبعد ستة أشهر من افتتاحها. بدأ نشاطي التجاري يتطور بسرعة وأحوالي الاقتصادية تتحسن، فانهمكت في العمل واستغنيت عن فكرة الوظيفة الحكومية.

سر الأهل والأصدقاء والمعارف والمتعاطفون عامة، عندما تحولت فكرة برادات الأمل إلى واقع ونجحت التجربة.

لم تتعرض برادات الأمل لمضايقات أو أي تدخلات سلبية من قبل السلطة أو من الأجهزة الحكومية، بل تركت التجربة وشأنها وهذا أمر تشكر عليه الحكومة. فما أنشده هو العيش مع الكرامة والاحترام وقد تحقق لي بفضل الله احترام الجميع وهذا ما يهمني.

كبرت برادات الأمل من حيث حجم المكان وتضاعفت المساحة المتاحة للعرض وأضيفت إليها مخازن يناهز حجمها حجم مساحة العرض، ملاصقة لها في الخلف مباشرة منها يملكها عبد الله بن تركي أيضا. كما زاد عدد المترددين على برادات الأمل بحكم شهرتها ونمى عدد زبائنها بشكل مضطرب بحكم التعاطف وبسبب تقديم البرادات خدمة تحتاجها المنطقة وساكنوها والعاملون في محيطها.

تصاعدت مبيعات التجزئة في برادات الأمل وكانت تتضاعف من فترة إلى أخرى وتنوعت البضاعة المعروضة في ضوء تلبية احتياجات الزبائن حتى أصبحت البرادات سوبر ماركت متوسط الحجم بمفهوم اليوم. أضيفت تدريجيا الصحف وطوابع البريد والقرطاسية المدرسية وبطاقات المعايدة والتهنئة و كل ما يتوقع المترددون توفره.

استمرت البرادات في الاعتماد على مصادرها المحلية السابقة وأخرى جديدة في تزويد المحل بالبضاعة وأضيف إليها استيراد بضائع من الخارج لتلبية احتياجات البرادات والبيع بالجملة. وقد لقت أول تجربة في الاستيراد البرادات درسا وحملتها خسائر معتبرة. وذلك عندما بدأ استيراد مواد غذائية من البحرين عن طريق الصديق علي صالح الذي أصبح يدير تجارة والده في المواد الغذائية.

وكان من بين تلك البضائع معلبات بلغارية مشهورة في البحرين ولكنها لم تعرف بعد في قطر، عبارة عن معلبات خضار لذينة جاهزة للتقديم بمجرد التسخين أو بدونه، تتضمن زيت الزيتون. وقد بدأنا استيراد مئات الكرتين من البحرين ثم استوردنا الآلاف من بلغاريا مباشرة. كان السوق يطلبها حتى زادت كميات الاستيراد من قبلنا ومن قبل تجار آخرين وحل موسم الصيف وارتفعت حرارة الجو فانتفخت المعلبات المعدنية بسبب وجود الزيت وتعرض المعلبات للحرارة. وكان علينا التخلص من تلك المعلبات لوجود شبهة عدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي.

تعلمنا في برادات الأمل الدرس وقمنا بتبريد المخازن واستوردنا أيضا معلبات الفطر (المشروم) من الصين وكانت برادات الأمل اول من أستوردها إلى قطر وكذلك معلبات دجاج جاهز للأكل وكان عليه طلب من قبل الجيش والشرطة لتقدمه ضمن وجبات الطوارئ .

وجدير بالذكر أن محمد بن عبد الله العطية قد أمر مشكورا قسم مشتريات الجيش والشرطة بأن يقصدنا لشراء بعض احتياجاته من المواد الغذائية و كذلك متطلبات قصر الضيافة الذي يقومون بالإشراف عليه. كما وجه عبد الرحمن بن خالد الخاطر مسؤولي مشتريات ديوان ولي العهد ونائب الحاكم بأن يشتروا من برادات الأمل بعض احتياجاتهم. و كان أيضا الزميل السابق لي في شركة نفط قطر إدريس السليطي المسئول عن كانتين وتموين شركة نفط قطر في مسعيد يشتري منا بعض احتياجات الشركة من المواد الغذائية.

وفي مرة من المرات طلب منا ادريس توريد عدس هندي بكميات كبيرة ولم يكن لدينا ولا يوجد في السوق عدس هندي سوى عند تاجر بعينه يحتكره. وأذكر هنا أنني قد احتلت - ومن بيده حيلة فليحتل -، على التاجر الهندي عندما قدمت نفسي له باعتباري مسئول المشتريات في إحدى شركات النفط وأحتاج إلى كميات كبيرة من العدس الهندي وبالتالي طلبت منحي سعرا مناسباً يشجع الشركة على الاعتماد عليه في المستقبل لمزيد من مشترياتنا. ويبدو ان المحتكر الهندي قد بلع الطعم ولم يشك بأنني تاجر مثله، فباعني العدس بسعر مناسب طمعا في المستقبل وزاد على ذلك أن أعطاني شخصيا عمولة تشجيعية باعتباري موظفا في الشركة. وأهداني كارتوناً مملوءاً بالمعلبات والحلويات للبيت والأولاد الذين لم أنجبهم بعد.

ولا يفوتني أن أذكر أنني قد تعرفت على مصدر هندي اسمه رستمجي من تجار المواد الغذائية في بومباي، استوردت منه معلبات منها معلبات البامية التي كان عليها طلب كبير في قطر. وفي مرة من المرات قرر رستمجي ان يزور قطر ويتعرف على السوق القطري ويقدر احتياجات السوق. وعندما وصل التاجر الى النوحة فوجئت بأن ملامحه ليست هندية بل كان أشقر فسألته وقال لي انه بارسي، أي فارسي وفهمت منه أنه مهاجر يعيش في الهند. فسألته متى كانت هجرته الى الهند وما السبب فقال لي ان أسرته هناك منذ حوالي ١٣٠٠ سنة. وذلك أنه عندما دخل الاسلام إلى فارس هاجر أصحاب الديانة الفارسية القديمة - المجوس- إلى الهند واستقروا في بومباي.

فوجئت بما قاله ضيفي رستمجي ولم أتصور كيف ينتسب شخصاً ما الى بلد هاجرت منه عائلته منذ أكثر من ألف سنة ويظل محتفظاً باسم عائلته وديانته وثقافتها، بل اندهشت من الحساسية العنصرية والتعصب للذين منعا اسلافه وصولاً إليه، من الاندماج في البلد الذي هاجروا إليه حتى أنهم لم يكتسبوا ملامح سكانه من خلال الاختلاط والانصهار والتزاوج فضلاً عن التأثر بثقافة أهله ودياناتهم.

وعندما زرت الهند بعد ذلك بحوالي عشر سنوات ذهبت إلى بومباي وزرت معبد المجوس حيث يوقدون النار التي يعبدونها بخشب الصندل ذو الرائحة الزكية والتمن الغالي. وكذلك اتخذوا لهم مقراً خاصاً على قمة صخرة كبيرة على ساحل البحر يضعون فوقها موتاهم لتأكل لحومهم النسور والغربان ومن ثم يرمون عظامهم إلى البحر أسفل الصخرة لتتحلل.

والنشاط الآخر الذي زاولته برادات الامل هو الدخول في مناقصة حكومية لصالح دائرة الهندسة. كانت المناقصة لتوريد فطور لعمال دائرة الهندسة، وكان الفطور ما زال كما قرره الانجليز قبل خمسة عشر سنة، خبزاً وتمراً. درسنا المناقصة واتفقنا مبدئياً مع نفس الخباز الايراني الذي يزود المتعهد الحالي على توفير الخبز لنا بنفس المواصفات والحجم والوزن.

رست المناقصة على البرادات وبدأ تزويد دائر الهندسة بالخبز والتمر كل صباح. وبعد فترة أحتج مشرف العمال على مواصفات الخبز، فقلنا له هذا هو الخبز الذي كان يورده المتعهد السابق بنفس المواصفات ومن نفس المخابز، وهذا ما اكده العمال انفسهم والمهندس المشرف .

وقد تبين ان المشرف كان مستفيداً بصورة شخصية من التعامل مع المتعهد السابق وفوجئ بترسية المناقصة على برادات الامل. تلك كانت أول مواجهة لي مع الفساد الصغير الذي لم أواجهه من قبل في قطر، وكنت أعتقد أن الفساد لم يطل مشرف العمال ولم ينل من خبز العمال وتمرهم. وهذا يذكرني بالطرفة التي تقول "ان أحد مشتري السمك أخذ يفحص ذيل السمكة ليتأكد من انها ليست فاسدة. فقال له بائع السمك ماذا تفعل فرد عليه اتأكد من سلامة السمكة وعدم فساده، فقال له البائع السمكة تفسد من رأسها فرد عليه الزبون، الرأس فاسد من زمان ولكنني أريد أن اتأكد أن كان الفساد قد وصل للذيل".

بعد أن انطلقت برادات الامل وتطورت نشاطاتها وبلغت مرحلة الاستقرار مع النمو والتحسين المعتاد، عدت ربما في عام ١٩٦٨ للتفكير في نشاط الوساطة التجارية (القومسيون) الذي كنت أنوي مزاولته قبل افتتاح برادات الامل، كما

سبقت الإشارة. اتخذت من مكتبي في برادات الأمل مقراً واشتريت آلة كاتبة باللغة الانجليزية وطبعت أوراقاً رسمية باسمي، بعد أن عدلت السجل التجاري رقم ٣٩٥ ليصبح باسمي و يكون غرضه تجارة عامة وتصبح برادات الأمل فرعاً منه.

واصلت مراسلاتي السابقة مع عدد من فروع المؤسسة العامة للصناعات الخفيفة في الصين، واتفقت معهم على استيراد الأدوات الصحية والسيراميك وكذلك سائر مواد البناء المصنعة لديهم وهي كثيرة. أرسلوا إلي دليل السلع (كتالوج) ومواصفاتها وأسعارها للمستورد، المتضمنة ٥% عمولة تدفع لي عند تسديد قيمة الاعتماد المستندي، وفوضوني بإصدار عقد البيع الذي يكون ساري المفعول بمجرد فتح الاعتماد لدى أحد البنوك في قطر.

ذهبت الى السوق مبتدئاً بالتاجر السمح الذي أشعر بتقديره لوالدي، ابراهيم عبد الغني تاجر الادوات الصحية وعوازل الرطوبة وعدد كبير من مواد البناء الثانوية في سوق واقف، بالقرب من دكان الذياب حيث يجلس محمد ذياب أحد معتقلي حركة ١٩٦٣.

عرضت عليه كتلوجات البضاعة التي في حوزتي فوجد الاسعار مناسبة والبضاعة ملائمة، فوافق دون تردد على طلب كمية صغيرة من مختلف الانواع التي عرضتها عليه. جهزت العقد وأحضرتة في اليوم التالي ليقوم ابراهيم عبد الغني بناء عليه بفتح الاعتماد المستندي المطلوب.

واصلت مروري على تجار مواد البناء والأدوات الصحية، فزرت حسن السعدي في عمارته، وقد وافق بدوره على شراء صفائح الخشب المضغوط وعوازل الرطوبة بكميات تجريبية. وكذلك زرت متجر علي بن خميس الكواري الذي يديره شقيقه مبارك، كما زرت عمارة مبارك بن صالح الخليفي وكان يشرف عليها ابنه صالح، وعمارة احمد بن صالح الخليفي وعمارة نابينا وغيرهم من تجار مواد البناء والأدوات الصحية ومنجرة احمد عباس. منهم من وافق على الشراء ومنهم من اختار أن ينتظر حتى تصل البضاعة التي طلبتها لبقية التجار.

وبعد حوالي ثلاثة أشهر تقريباً وصلت بضاعة ابراهيم عبد الغني وبضاعة حسن السعدي. وبذلك أختبرت في السوق جدية وساطتي، وانتشرت السمعة الطيبة لدى تجار مواد البناء والأدوات الصحية والمتعاملين في المواد المكملة والمساعدة في صناعة البناء.

وبعد فترة بدأت ارسل مصدري أخشاب الصنوبر في النمسا ورومانيا، وراسلت مصدرين في سنغافورة من أجل استيراد الخشب الاحمر ومواد مشابهة لمنتجات الصناعات الخفيفة في الصين. وفي أواخر حقبة برادات الامل تعاونت مع احمد بن محمد آل احمد الثاني وشريكه خالد بن سعد السعد في استيراد حديد التسليح من بلجيكا، بعد أن قاما بزيارتي وقدموا اقتراح التعاون، ربما لما نمت الى سمعتهما عن خبرتي في استيراد مواد البناء وحاجتهما لمن يثقان في تعامله ويرغبان في التعاون معه للاستثمار في مواد البناء.

أما النشاط الاقتصادي الثالث والأخير الذي زاولته، فكان إقامة مصنع للبوطة أسميته "بوطة الامل". وقد أقتراح المشروع عليّ احد جيران برادات الامل الذي يسكن البناية نفسها واسمه يوسف الشولي على ما أتذكر، وكان يعمل في شركة شل. أقتراح علي أن اقيم مصنعاً للبوطة وقال أن ابن أخته متخصص في هذه الصناعة في بيروت ويمكنني ان أتي به مديراً فنيا للمصنع المتواضع. استحسنت الفكرة حيث أن قطر لم يكن يوجد فيها سوى مصنع واحد يملكه محمد بن جبر الثاني اسمه على ما أظن " أيسكريم ويليامز".

ذهبت إلى بيروت والتقيت فؤاد ابن شقيقة يوسف الشولي الذي زرت بصحبته مصنعاً صغيراً للبوطة و شرح لي سهولة الصناعة وأطلعني على المعدات والقوالب اللازمة، كما عرفني على المطابع التي تصنع علب الكرتون وغلاف مصاصات الايسكريم وتكتب الاسم التجاري عليه. وبعد تقدير التكلفة اللازمة لخطي إنتاج، أحدهما لإنتاج علب البوطة التي يكون أساسها الحليب والثاني لإنتاج الايسكريم الذي يتكون من ماء وسكر واللوان زاهية للأطفال. وكان فؤاد يردد على مسمعي "فلوس الماء ماء"، أي ان أنتاج بضاعة تتكون في معظمها من الماء سهل وربحها وفير.

لم أتردد في التفاوض على شراء المعدات والمواد اللازمة وطباعة الأغلفة و عدت إلى قطر لأبدأ خطوات التأسيس وأحصل على سجل تجاري جديد باسم "بوطة الأمل"، ومن ثم أفتح الاعتماد البنكي اللازم. استخرجت تأشيرة لفؤاد المدير الفني لبوطة الأمل وأستأجرت المقر الذي كان على بعد حوالي نصف كيلو متر من برادات الأمل على شارع رأس أبو عبود في بناية ورثها أحد أبناء ابراهيم المسلماني.

وبعد أن علم علي بن خميس بن زامل بأنني قد استأجرت مكانا في تلك البناية الجديدة سعى الى تأجير محلات تجارية في الطابق الارضي بنفس الشروط، وعندما بدأ يتفاوض على الايجار أخذ المؤجر يردد أنه لن يتنازل عن الايجار الذي حدده ويكرر كلمة " أنا يتيم " فقال له علي بن خميس من باب المزاح ما رأيك أن أعطيك أبوي وأمي وأخذ البناية لي"، وكان أبوه وأمه قد أختارهما الله الى جواره وواسع رحمته وغفرانه، منذ مدة.

بعد أشهر وربما في صيف ١٩٦٩ تم افتتاح بوطة الامل وكانت مشروعا ناجحا بدأ ينتج و يوزع البوطة في سائر أنحاء الدوحة وضواحيها وخارجها الى الخور شمالا والوكرة جنوبا. وكان الموزع في السيارة الخاصة التي اشتريتها لتخزين الايسكريم وتوزيعه هو زين الدين محي الدين الذي كان جارا لبرادات الامل وشريكا في مغسلة تقع في بناية الهتمي المقابلة لبرادات الأمل. وذلك بعد أن جذبه نشاط البرادات والايسكريم وشعبيتهما ليترك المغسلة ويقرر الانضمام الى فريق بوطة الامل.

وجدير بالذكر أن زين الدين أصبح وزوجته رقية التي لم ترزق بالذرية، يعدان من أفراد عائلتنا لسنوات عديدة حتى تقاعد زين الدين وعاد الى الهند خلفا وراه جماعة من أقربائه وأهل قريته في الهند أتى بهم إلى قطر ليكونوا اسرته الكبيرة.

تصاعد عائدات النفط وقلة التأثير

تابعت أوضاع قطر وأحوال أهلها عن قرب وباهتمام خلال الفترة من ١٩٦٦-١٩٧١. وأكتفي هنا برصد أحدث الاقتصادي الأكبر خلال هذه الفترة المتمثل في تصاعد عائدات النفط في قطر نتيجة بداية تصدير النفط من الحقول البحرية (شركة شل). وأتوقف بشكل عام عند مدى تأثير ذلك التصاعد على أحوال أهل قطر وخاصة فرص العمل ومستويات وظروف المعيشة والصحة والتعليم.

شهدت قطر تصاعد إيرادات النفط منذ عام ١٩٦٦ نتيجة نمو صادرات شركة شل من الحقول البحرية. ارتفعت عائدات الدولة من النفط من ٣٢٧ مليون ريال عام ١٩٦٣ إلى ٤٣٦ مليون ريال في عام ١٩٦٦ واستمر تصاعدها لتبلغ ٥٨١ مليون ريال عام ١٩٧٠ منها ٢٥٦ مليون ريال من صادرات شركة شل (١).

وكان ينتظر أن تضاف كل عائدات الحكومة من صادرات شركة شل الى ميزانية الإدارات الحكومية ومشروعات البنية التحتية، دون أن يكون لأفراد الأسرة الحاكمة فيها حصة تزداد عن مخصصاتهم الجارية من عائدات شركة نفط قطر. وذلك من أجل معالجة آثار الازمة الخانقة - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - التي واجهتها قطر منذ عام ١٩٦٠ عندما بلغت مخصصات الاسرة الحاكمة ٥٠ % من عائدات النفط.

ولكن الحكومة - مع الأسف - لم توجه زيادة عائدات النفط نحو تحسين مستوى معيشة الأغلبية العظمى من القطريين وترقية الخدمات العامة وتوفير فرص عمل مناسبة، بقدر اهتمامها بكسب رضا أفراد الأسرة.

فالحكومة لم يكن لديها سياسة تحد من نمو مخصصات الاسرة. كما أن الحكومة لم تنفذ خطة للتنمية تستثمر العائدات النفطية الإضافية، ولا أتاحت فرصة مشاركة سياسية يعبر من خلالها الشعب عن تفضيلاته ويدافع عن مصالحه. وبذلك لم يُخضع المال العام للرقابة والشفافية بما يساعد على كبح أعباء مخصصات أفراد الاسرة ووقف تزايد المبالغ المخصصة لهم. تلك المخصصات المستفزة للقطريين والتي كانت سبب تذمرهم وكان يجب إعادة النظر فيها من حيث المبدأ، بما يحقق العدالة ويزيل التمييز غير المبرر بين المواطنين والذي كان أحد دوافع قيام حركة ١٩٦٣ في قطر.

ولعل مبدأ تخصيص رواتب وتوفير خدمات وامتيازات وعطايا وهبات من المال العام لأفراد الاسرة الحاكمة في الخليج العربي كان خطأ تاريخيا يتطلب إعادة النظر في ذلك الوقت، كما ينبغي التخلص منه في الوقت الحاضر. فتلك المخصصات لا تتسق مع مبدأ المساواة ولا مع العدل والأنصاف، ولا تتفق أيضا مع الحكم الديمقراطي الذي تصف به دولة قطر نظامها منذ عام ١٩٧٠ عندما صدر النظام الاساسي المؤقت.

وإذا كانت سلطات الحماية البريطانية في امارات الخليج قد أجازت لنفسها دون وجه حق ، تخصيص ربع دخل النفط للحاكم في البحرين والكويت ومن ثم في قطر، فإن أول ما نظمته كل من دستور الكويت لعام ١٩٦٣ ودستور البحرين لسنة ١٩٧٢ حتى تاريخ تعطيله عام ١٩٧٥، هو الفصل بين المال العام والمال الخاص حيث خصص الدستور للحاكم في كل من البلدين مبالغ محددة مقطوعة سنوية ثابتة ليس لها علاقة بعائدات النفط وليست نسبة منها، كما الغى كل من الدستورين رواتب ومخصصات أفراد الاسرة الحاكمة في البلدين، إن وجدت.

من هنا كان يجب على الأقل أن يوضع حد لنمو مخصصات الاسرة الحاكمة في قطر عندما بدأت شركة شل في تصدير النفط. وذلك من أجل الاستجابة للمطالب العادلة لعريضة لجنة الاتحاد الوطني ، وحتى يمكن التمهيد لإقامة دولة عصرية نظام الحكم فيها ديمقراطي يركز على مبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات.

ويلاحظ أن الحكومة نتيجة لتلك المخصصات وأمثالها من النفقات السرية، لم تستجب لمطلب نشر الميزانية العامة و حسابها الختامي لتبين للشعب والرأي العام مصادر الإيرادات العامة وأوجه تخصيصها، والذي كان أيضا أحد مطالب عريضة لجنة الاتحاد الوطني في عام ١٩٦٣.

ومما يؤسف له حقا أن حكومة قطر مازالت سائرة على نفس التقليد في عام ٢٠١٤، فهي لا تنشر الميزانية العامة كاملة ولا تنشر الحسابات الختامية لإيرادات الدولة وأوجه صرفها أو التصرف بها من خارج الميزانية، ولا تعرضها أو تسمح حتى لمجلس الشورى في الوقت الحاضر بالإطلاع عليها (٢)

ويتضح من نتائج رسالتي لنيل الدكتوراه التي انتهيت من كتابتها عام ١٩٧٤ أن الحكومة في الفترة من ١٩٦٦-١٩٧٠ قد خصصت مبالغ كبيرة ومتصاعدة من الميزانية العامة لأفراد الأسرة بالرغم من اقتصار مخصصات الحاكم نفسه على ربع عائدات الدولة من شركة نفط قطر فقط والتي لم يزد حجمها تقريبا.

ولو أن الحكومة قد طبقت نفس المبدأ على مخصصات بقية الأسرة الحاكمة مثلما طبقته على الحاكم وجمدت مخصصات الأسرة الحاكمة عند مستوى المبلغ المطلق الذي كان يخصص لها من عائدات شركة نفط قطر في عام ١٩٦٣ لتمكنت من توفير أموال عامة طائلة يمكن توجيهها الى مشروعات البنية الأساسية والاستثمار.

لذلك تزايدت المبالغ المخصصة مباشرة للأسرة حتى بلغت ١٨٢ مليون ريال في عام ١٩٧٠ بعد أن كانت في عام ١٩٥٥ تحت إدارة المستشار الإنجليزي تبلغ ما يعادل حوالي ٥٠ مليون ريال (٣). هذا بينما كان المخصص لمشروعات البنية التحتية والنفقات الرأسمالية في عام ١٩٧٠ لم يتعدى ١١٤ مليون ريال فقط متضمنة تكاليف مشروع ميناء الدوحة والمطار (٤). كما بلغ المتوسط السنوي للنفقات العامة على الخدمات الاجتماعية التي تشمل التعليم والصحة والإسكان والشؤون الاجتماعية ٦٦ مليون ريال سنويا في الفترة من ١٩٦٦-١٩٧٠ (٥).

وبذلك انعكست سياسة الحكومة وخياراتها في تخصيص عائدات النفط سلبا على مستويات معيشة السكان ونوعية حياتهم نتيجة شح المخصص لإقامه المشروعات وتشبيد البنية التحتية من محطات الكهرباء وتلحية المياه وبناء المدارس والمستشفيات وشق الطرق وصيانة الموجود منها، فضلا عن قلة المرصود للتعليم والصحة والإسكان والمخصص للمحافظة على مستوى معيشة محدودي الدخل ومنهم معظم القطريين.

وقد شهدت شخصيا صعوبة الحصول على الماء وكيف يقضي والدي مع جارنا احمد الهيل ساعات آخر الليل ينتظرون جريان الماء في الشبكة حتى يتمكنوا بواسطة مضخة الماء (الدينمو) من سحب ما تيسر لتلبية احتياجات منزليهما من الماء الذي ينقطع من الشبكة طيلة النهار. وكذلك عانى أهل قطر خلال تلك الفترة من انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة أيام الصيف.

كما عانوا من تردي الطرق وبالأخص طريق الشمال وطريق دخان اللذين حصدا أرواحاً عزيزة غالبية بسبب رداءة الطرق وضيقها وعدم اكتمالها في بعض المناطق ، مما أدى إلى أن يهجر أهل شمال قطر قراهم حتى أصبحت أطلالاً وخرائب تبكي عصرا كانت فيه عامرة بأهلها. وذلك نتيجة لعدم قيام الحكومة بمشاريع تنموية في تلك المناطق ومنها تحسين الطرق وتوفير الكهرباء والماء والخدمات الصحية وبناء المدارس والمراكز الصحية وإقامة مشروعات اقتصادية توفر فرص عمل منتجة لهم في مناطقهم.

لقد كانت فرص العمل المناسبة للقطريين بشكل عام قليلة خلال الفترة من ١٩٦٦-١٩٧١ وكانت هناك بطالة ملحوظة بالنسبة للرجال أما النساء القطريات في ذلك الوقت فلم تتح لهن فرص العمل ولم يلتحق منهن بالعمل إلا عدد ضئيل، لتأخر تعليم البنات في قطر عدة سنوات مقارنة بتعليم البنين.

ويعود شح فرص العمل إلى تراجع نشاطات شركات النفط التي أصبحت أقل حاجة لتوظيف القطريين بل جرى تسريح الكثيرين منهم، خاصة بعد أن حولت بعض نشاطاتها الى مقاولين من الباطن عندما ضعفت الحركة العمالية في شركات النفط. وليس بإمكان الحكومة توفير وظائف جديدة للقطريين تكفي حاجتهم. وفيما عدا شركة قطر للأسمدة

البتروكيماوية (كافكو) في مسعيد التي وظفت حوالي مائة من القطريين وقبلها شركة قطر للاسمنت في أم باب، فأن قطر لم تشهد جهودا تذكر لإقامة مشروعات إنتاجية و توفير فرص عمل مناسبة لقوة العمل القطرية النامية خلال هذه الفترة.

من هنا عمل القطريون في كل المهن المتاحة ومنها العمل في الوظائف الدنيا في الحكومة، أو انضموا الى صغار المتعهدين وسائقي التاكسي والشاحنات، بعضهم يملك السيارة التي يعمل عليها وبعضهم يعمل عليها بأجر. هذا بينما أضطر عدد كبير من المسرحين من شركات النفط إلى العيش على مدخراتهم من تعويض التقاعد المبكر في انتظار فرصة عمل مناسبة.

انعكس شح المخصص للإدارات الحكومية أيضا، على الخدمات الاجتماعية بشكل عام ومنها الخدمات الصحية داخل قطر ولم يتم بناء أي مستشفى عام بعد مستشفى الرميلة ومستشفى النساء اللذين تم افتتاحهما حوالي عام ١٩٥٦ إلا بعد حوالي عشرين سنة عندما افتتح مستشفى حمد. هذ بالرغم من تضاعف عدد السكان عدة مرات خلال تلك الفترة.

وجدير بالذكر أن جزء كبير من ميزانية الصحة أنفقت على ما سمي العلاج بالخارج عوضا عن تطوير الخدمات وتشبيد المنشآت الصحية في الداخل، مما أدى إلى تردي الخدمات الصحية. والعلاج في الخارج في الغالب ليس علاجا للحالات المستعصية بقدر ما هو منحة للموالين من أجل السفر خاصة في موسم الصيف. ولذلك تناقصت مراكز القوى في الاسرة الحاكمة على وزارة الصحة لتستخدمها في العلاقات العامة.

أما قطاع التعليم فقد شهد توسعا كميًا ولم يتطور نوعيا حتى تم التخلص مؤخرا من وزارة التربية والتعليم ونظام التعليم الوطني بحجة عدم قابليتهما للإصلاح.

تزايد حجم الطلاب خلال الفترة من ١٩٦٦-١٩٧١. كما ازداد عدد المبتعثين القطريين للدراسة الجامعية في الخارج وارتفع عدد الخريجين من الجامعات. ولكن إدارة التعليم عانت من جمود قياداتها في عهد كمال ناجي الذي عين مديرا للمعارف في عام ١٩٦٤، فسير وزارة المعارف ولم يطورها. وذلك بعد أن شهد التعليم دورانا سريعا في منصب مدير المعارف اعتبارا من عام ١٩٥٧ عندما تولى عبد الله عبد الدائم إدارة المعارف تلاه عبد الرحمن سمرة ثم مصطفى الدباغ وأخيرا عبد الرحمن عطية في العام الدراسي ١٩٦٣/١٩٦٤.

وكمال ناجي الذي استمر في منصبه أكثر من عقدين من الزمن كان السبب في استمراره كل تلك السنوات الطويلة، يعود إلى إدارته للتعليم بأسلوب التسيير، ينتظر التوجيه دون مبادرات مهنية أو إدارية تذكر.

ألغي خلال هذه الفترة منهج الوحدة الثقافية لما له من بعد عربي و لما فيه من روح علمية تقدمية، واستبدل بمنهج محلي محافظ متردد يعتمد على الكتب المؤلفة محليا من مؤلفين غير مختصين ولا مؤهلين أغلبهم من كبار موظفي الوزارة. وبذلك أصبح التعليم في قطر نموذجا للتلقين والحرص الشديد على عدم الخروج عن النص والتعليمات العليا. الأمر الذي أدى إلى تخلف العملية التعليمية عن المستوى والروح التي شهدتها في السنوات القليلة السابقة وعدم مجاراتها لمنطق عملية التعلم ذاتها أو اتباعها لقول المأثور " علموا اولادكم لزمان غير زمانكم ".

تركز اهتمام وزارة التربية والتعليم على احتواء الطلب كميًا على التعليم وتزايد عدد طلاب وطالبات كافة مراحل التعليم. وقد تم استيعاب كل من هو في سن التعليم من القطريين والعرب الراغبين وبقية الوافدين في المدارس الحكومية. هذا بالرغم من أزمة المدارس والصفوف والتجهيزات المدرسية نتيجة شح الموارد المتاحة للتعليم. فتضاعف عدد الطلاب في الصف واستؤجر منازل قديمة غير مهيأة ولا مجهزة لتكون مدارس، وأثر ضغط الميزانية على رواتب وعلاوات المعلمين العرب الذين كان نظام التعليم يعتمد عليهم في ذلك الوقت، مما أدى إلى تدني الروح المعنوية لهيئة التدريس.

تولت وزارة التربية والتعليم أيضا مهمة التدريب المهني لتأهيل القطريين المتسربين من المدارس الى سوق العمل. فأشرفت على مركز التدريب المهني ومعهد الإدارة. كما اهتمت بتفريع محدود للتعليم الاعداوي والثانوي لتخفيف

الضغط على البعثات الجامعية في الخارج، إضافة الى توفير فرص عمل للقطريين الذين لا يحملون سوى المؤهل الثانوي. واهتمت الوزارة بمدرسة الصناعة وأنشأت مدرسة التجارة ومدرسة المعلمين ثم مدرسة المعلمات.

شهدت تلك الفترة تخرج أول أفراد من القطريين من الجامعات في عام ١٩٦٦ ومن ثم تزايد عدد الخريجين سنويا ليبلغ العشرات سنويا في عام ١٩٧١.

كما شهدت تلك الفترة تزايد عدد المبعوثين القطريين الى الجامعات في الخارج وتنوع بلدان دراساتهم. استمرت مصر في استقطاب الطلاب القطريين وأضيف إليها العراق ولبنان والكويت، فضلا عن تزايد البعثات الى الولايات المتحدة.

ولا يفوتني أن أذكر أن الطلاب القطريين في الجامعات في تلك الفترة كان وعيهم قد تشكل وتبلور في أيام المد القومي العربي والروح الوطنية التي عبرت عنها حركة ١٩٦٣، وكانت أغليبيتهم العظمى ممن خبروا شطف العيش في فترة كان قلة من القطريين يعيشون في رفاهية وتبذير.

وعندما سافر الطلاب القطريون الى الخارج من أجل الالتحاق بالجامعات وجدوا أنفسهم في جو من الحرية النسبية سمح لهم بالاندماج مع بقية الطلاب العرب. الأمر الذي أتاح لكثير منهم فرصة تنمية فكرهم السياسي والانتماء إلى حركات طلابية وسياسية، اكتسبوا من خلالها وعيا وطنيا واجتماعيا وتطلعا الى الاصلاح في قطر بعد عودتهم.

وقد تجسدت تلك الروح الوطنية في سلوك عدد كبير من الكوادر القطرية التي عملت في الحكومة وقطاع النفط وعدد من الهيئات والمؤسسات والشركات المساهمة القطرية، قبل أن تقتلع - مع الأسف- سياسة التحويل على البند المركزي و اجراء " روح بينكم وخذ راتيك"، كوادر قطرية واعدة من الخدمة العامة وتحويلهم إلى متقاعدین مبكرين في أوج فترة عطائهم وحاجة البلد الى خبراتهم.

إيضاحات

- ١- رسالتي لنيل الكتوره. ص ٢٩٨ الملحق ٣-٣ أنظر الرابط التالي:
*link to Dr.Alkuwari PHD thesis : Oil Revenue of the Arabian Gulf Emirates
impact on economic development & :Pattrens of allocation*
- ٢- علي خليفه الكواري ، حالة الديمقراطيةفي قطر ، انظر: العين بصيرة الطبعة الثانية ، بيروت ٢٠١٤. ص ١٢٤-١٢٦.
- ٣- رسالتي لنيل الدكتوراه.ص ٣١٦ ملحق ٦,٢,٥
- ٤- المصدر السابق. ص ١٥٨
- ٥- المصدر السابق. الملحق ٦-٢-١ صفحة ٣١٦

إضعاف المجتمع وإحكام هيمنة السلطة

إن المتابع للعلاقة بين السلطة والمجتمع يلاحظ تراجع تأثير المجتمع القطري. ويعزى ذلك إلى تغيرات أضعفت المجتمع، وإلى انسداد قنوات التواصل التقليدية التي اتصفت في الماضي بالصراحة والصدق بين أهل قطر، فضلا عن الإجراءات الأمنية المشددة تجاه أي تعبير حر فردي أو جماعي أو تحرك شعبي أو عمالي، خاصة منذ أن أجهضت السلطة حركة ١٩٦٣.

وقد أثر ذلك التراجع على الشعب القطري وأضعف قدرته على المطالبة بالمشاركة السياسية والدفاع عن حقوقه وتحقيق المستوى المعيشي الذي كانت تسمح به موارد قطر في تلك الفترة، بعد أن بدأت شركة شل تصدير النفط من الحقول البحرية.

تباطأت الحكومة في القيام بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأتها بعد حركة ١٩٦٣، وتراجعت عن عودها السياسية المتواضعة ردا على عريضة لجنة الاتحاد الوطني، وأبرزها "إنشاء مجلس استشاري أعلى يمثل أهل الرأي في البلاد" (١). واكتفت السلطة بعد أن أمنت لها الأمر، بتشكيل مجلس شوري من خمسة عشر عضوا من الأسرة الحاكمة، ولكنها لم تفعله أيضا بالرغم من ذلك. ولم تنشئ الحكومة أيضا المجلس البلدي الذي وعدت به.

وفي عام ١٩٧٠ صدر "النظام الأساسي المؤقت"، ضمن متطلبات بريطانيا لحصول قطر على الاستقلال واستعدادا له دون أن يوضع موضع التنفيذ، وتبعته الحكومة بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٠ بتنظيم الانتخابات العامة لمجلس الشورى في قطر والتي لم يتم إجراؤها أو إجراء أي انتخابات غيرها لمجلس شوري حتى الوقت الحاضر. هذا بالرغم من حرص كل من نظام الحكم المؤقت لعام ١٩٧٠ ونظام الحكم المؤقت المعدل لعام ١٩٧٢ و دستور قطر الدائم لعام ٢٠٠٤ أيضا، على النص بأن نظام الحكم في قطر "ديمقراطي".

وجدير بالذكر أن حكومة قطر قد ألزمت نفسها وفق "بيان إيضاحي لمنهاج العمل الشامل لتقدم البلاد" (٢) بأجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية. وذلك ردا غير مباشر على مطالب عريضة لجنة الاتحاد الوطني، ولكنها قامت فقط ببعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المتواضعة - ربما حتى عام ١٩٦٥ -، ولم تجر أي إصلاحات سياسية تذكر.

ولعل أهم أسباب تراجع السلطة عن عودها بالعمل الشامل على تقدم البلاد، يعود إلى إضعاف الحركة العمالية التي كانت في مقدمة الحركة الوطنية قبل ١٩٦٣. وكذلك تنكر السلطة للعلاقات التقليدية مع قبائل قطر وعائلاتها الذين هم شركاء في تكوين قطر الحديثة، وذلك عندما اعتقلت وأبعدت عددا من أفراد تلك العائلات في سياق قمع حركة ١٩٦٣.

هذا إضافة إلى التسوية التي وحدت أطراف العائلة الحاكمة في عام ١٩٦٠ في ضوء مساندة سلطات الحماية البريطانية للتسوية وضمان تنفيذها. فضلا عن ارتفاع نسبة الوافدين في السكان وكثرة المجنسين، مما أضعف التماسك بين أفراد المجتمع القطري التقليدي وجماعته.

هذه كلها أسباب ساهمت في إضعاف المجتمع القطري وتراجع الحركة الوطنية، ومكنت للمزيد من هيمنة السلطة منذ عام ١٩٦٥ بعد وفاة حمد العظيمة في السجن وإبعاد ناصر المسند. وبالتالي طويت صفحة حركة ١٩٦٣ وتم تجاهل مطالبها.

وان كان مجال هذه المذكرات لا يسمح برصد وتحليل وافيين لتلك الأسباب التي بعثرت تماسك المجتمع القطري وأضعفته وركزت قوة السلطة المطلقة وسهلت عليها الهيمنة، فإن تناول الحركة العمالية ودورها في الحركة

الوطنية ببعض الرصد والتحليل، سوف يلقي الضوء على أحد الاسباب الهامة التي أدت إلى ضعف المجتمع القطري خلال الفترة التي يغطيها هذا الفصل.

انطلقت الحركة العمالية في قطر من دخان وبقية مناطق عمليات شركة نفط قطر، منذ أواخر اربعينيات القرن العشرين وقبل إنتاج النفط في عام ١٩٤٩. نجحت إضرابات العمال بعد صعوبات وتضحيات تكبدوها، في سبيل تحقيق مطالبهم وتحسين ظروف عملهم. وذلك لما ادت إليه إضرابات عمال النفط القطريين من توقف عمليات الاستكشاف والحفر والضخ في دخان، وتشبيد البنية الاساسية اللازمة لتصدير النفط من مسعيد من مد الانابيب وبناء خزانات النفط وتجهيز مصب التصدير.

فقد كانت إضرابات العاملين القطريين لدى شركة نفط قطر مباشرة أو لدى المقاولين المتعاقدين معها، مصدر خسارة للشركة وللحاكم، كما كان تكرارها يؤخر استكمال متطلبات الانتاج والتصدير أو استمرار تدفق الصادرات فيما بعد، ويضر بالشركة ويحرم الحكومة من ريع النفط وعائداته التي تنتظرها بفارغ الصبر.

وجدير بالذكر أن تلك الإضرابات كانت تعبر عن تدمير العاملين القطريين ومقاومتهم لظلم الشركة وجهل مسؤوليها من الانجليز والهنود للحساسيات الدينية والاجتماعية ومنها المكانة الشخصية والعائلية عند أهل قطر الذين اضطرتهم الظروف المعيشية للعمل الشاق والمهين بالنسبة لهم، تحت أمرة أجنب لدى شركة نفط قطر ومقاوليها من الباطن الذين لم يدخروا وسيلة لاستغلال العمال إلا وأتبعوها.

من هنا كانت إضرابات عمال شركة نفط قطر تعبر عن حاجات ضرورية متجددة لدى العمال، اعترفت الشركة بحقهم فيها بعد أن فشلت اسلوب الترهيب والفصل من العمل الذي كان يدون في سجل المفصول احيان أنه ممنوع من العمل في الشركة لمدة ٢٠ أو ٣٠ سنة من باب العناد عند العمال والاستكبار والترهيب عند الشركة.

كما كان للحاكم مصلحة في استمرار العمل في شركة نفط قطر وكانت لديه أيضا بعض المراعاة والمدارة لعمال النفط وهم صفوة شباب قطر من مختلف المناطق والقبائل والعائلات، وأي أمر يمسهم ينعكس على مشاعر أهل قطر عامة. كما كان لسلطات الحماية دور في المتابعة وحث الشركة على حل المشاكل العمالية قبل ان تتطور.

ويشير السجل اليومي للمعتمد السياسي في قطر منذ عام ١٩٤٩ إلى الكثير من تلك الاضرابات والوساطة التي قام بها المعتمد والنصائح التي قدمها للشركة والخبراء في الشؤون العمالية الذين أستقدمهم. كما يشير إلى دور الحاكم في تسوية المشاكل وتسمية الممثلين الشخصيين له، المكلفين بحل مشاكل العمال ومن هؤلاء عبد الله بن محمد العطية الذي أعتقل وابعد عام ١٩٦٣ عندما أظهر حمية لأبن عمه المعتقل حمد العطية.

وجدير بالذكر أن أهمية دور الحركة العمالية قد زاد وتغير بعد عام ١٩٥٦ عندما التحمت الحركة العمالية بالحركة الوطنية المتأثرة بالمد القومي. وامتدت الحركة العمالية لاحقا الى العاملين في الحكومة وفي شركة شل حتى أصبحت الحركة العمالية هي المحرك الرئيسي للمطالب الوطنية العامة إلى جانب حماية مصالح العاملين في شركات النفط من خلال لجان العمال التي تعترف بها الحكومة وتتفاوض معها شركات النفط باعتبارها ممثلة للعمال.

من هنا كانت الحركة العمالية والخشية من إعلان الاضراب العام الذي يوقف أنتاج وتصدير النفط، هي مصدر قوة حركة ١٩٦٣ قبل ان تجهض السلطة الحركة وتواجه الحراك العمالي والشعبي بشراسة غير معهودة.

وإذا حللنا سبب ضعف الحركة العمالية بشكل عام وحركة عمال شركة نفط قطر بشكل خاص بعد إجهاض حركة ١٩٦٣، فأنا نجد عوامل موضوعية بدأت تنشأ منذ عام ١٩٥٨ وأدت إلى أضعاف الحركة العمالية في شركة نفط قطر خاصة.

واهم هذه العوامل يعود إلى استكمال شركة نفط قطر عمليات الاستكشاف والحفر وتشيد البنية الأساسية للتصدير وبلوغ انتاج الشركة أعلى مستوى له في عام ١٩٥٨. الأمر الذي جعل الشركة تبدأ في تخفيض قوة العمل لديها وتعرض برنامجاً للتقاعد المبكر على قدماء العاملين ومنهم القيادات البارزة للحركة العمالية، مقابل راتب ثلاث سنوات من العمل. وقد كان العرض مناسباً للعاملين القدامى وفرصة لهم بأن يستقروا مع عائلاتهم وأن يبدهوا نشاطاً آخر في الوقت المناسب.

كما أن هجرة المهاندة قد أدت إلى استقالة ١٧٠ موظفاً من العاملين في شركة نفط قطر الذين كانوا يقدرون بحوالي ألف عامل وموظف، هذا إضافة إلى من استقال من بقية العاملين القدامى بعد حركة ١٩٦٣ وقبل ان تلقى الشركة نظام التقاعد المبكر والحصول على راتب ثلاث سنوات.

وفي تقديري أن عمال شركة نفط قطر قد خسروا أغلبية العاملين الناشطين الذين كانوا عماد الحركة العمالية ولم تتم الاستعاضة عن أغلبهم بقطريين، بسبب انتهاء عمليات التنقيب والحفر وتشيد البنية الأساسية فضلاً عن اعتماد الشركة على عمل مقاولين من الباطن.

وخلال تلك الفترة عملت الحكومة أيضاً على تشجيع قدماء العاملين من ذوي النشاط العمالي على ترك الشركة والعمل لديها أو في الأعمال الحرة. كما انتبعت الحكومة لوجود ناشطين بين عمال شركة نفط قطر فأبعدت بعضهم ومنهم المهندس عبد الرحمن النعيمي المعارض البحريني المعروف فيما بعد، الذي جاء من البحرين مع عائلته وسكنوا الريان. كما سجن صديقاً له من المهاندة اسمه احمد بن صالح المحري على ما أذكر، لأنني كنت على صلة بأقربائه عندما كان سجيناً وتعرفت عليه بعد اطلاق سراحه و كان يعمل في شركة شل، ولكن التعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرض له في السجن جعله يبتعد ويتفرغ لعائلته التي عانت أثناء سجنه.

كل هذه العوامل الموضوعية المتتالية اضعفت القدرة التفاوضية لعمال شركة نفط قطر بعد أن كانوا في مقدمة حركة ١٩٦٣ التي برز فيها هتمي بن احمد وزملائه في لجنة العمال. ونتيجة لإضعاف لجنة عمال شركة نفط قطر لم يستطع عمال شركة شل تحمل العبء النقابي والوطني لوحدهم، فتراجعت الحركة العمالية ولم تحدث إضرابات كبيرة تذكر منذ عام ١٩٦٣. وقد برز ذلك التراجع عندما تعذر تلبية دعوة جبهة النضال الشعبي للإضراب العام الرمزي والسلمي في ٤ ديسمبر ١٩٦٥، على اثر وفاة حمد العطية في السجن بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٦٥ كما سبقت الإشارة.

إيضاحات

- ١- إدارة الشؤون القانونية ، مجموعة قوانين قطر حتى ١٩٦٦ ، مطابع علي بن علي، الدوحة ، دون تاريخ) صفحة ٦١٤-٦١٩.
- ٢- المصدر السابق. صفحة ٦١٤-٦١٩.

محاولات الوحدة في ضوء الانسحاب البريطاني

في بداية هذه الفترة شهدت قطر وبقية إمارات الخليج العربي انهيار الروبية الهندية وهي العملة الموحدة في إمارات الخليج العربي، فارتبكت المعاملات واضطربت الاسعار وارتفعت تكاليف المعيشة، بسبب التوقف عن استخدام الروبية الهندية المتداولة في قطر وإمارات ساحل عمان، بعد ان تخلت عنها الكويت منذ استقلالها وتركها البحرين عندما أصدرت الدينار البحريني.

كانت إمارات الخليج العربي قد اتفقت فيما بينها على انشاء عملة موحدة خاصة بها ووقعت على "اتفاقية نقد الخليج العربي" التي أقرتها قطر بموجب مرسوم بقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٥ لتحل مكان الروبية. ولكن حكومات المنطقة كعادتها ونتيجة للخلافات فيما بينها، تأخرت في تطبيق الاتفاقية وإصدار العملة حتى فوجئت بأزمة التعامل بالروبية الهندية.

عندها اسرعت كل منها لترتيب أمر النقد المتداول فيها، فاتفقت حكومتي قطر ودبي على إصدار عملة موحدة "ريال قطر ودبي"، وأصدرت قطر مرسوماً بقانون رقم (٦) بالموافقة على اتفاقية نقد قطر ودبي.

ولكن الحكومتين لم تتمكنوا من إصدار العملة الورقية بريال قطر ودبي قبل حدوث أزمة الروبية الهندية، فاكفنا بإصدار العملة المعدنية واعتمدت قطر تداول الريال السعودي الذي صدر بخصوصه مرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٦ بشأن طرح بعض أوراق النقد السعودي للتداول في قطر لمدة ستة أشهر.

وقد أدى طرح الريال السعودي للتداول في قطر إلى ارتباك في المعاملات بسبب اختلاف قيمته عن كل من الروبية وريال قطر ودبي المنتظر صدوره والذي كانت قيمته مساوية لقيمة الروبية قبل الازمة التي أدت إلى وقف التعامل بها، ومن ثم الحاجة لجداول تحويلات معقدة أدت إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات وزيادة أعباء المعيشة. وقد نتج عن ذلك تدمر واسع ترددت في المجالس واللقاءات الخاصة أصدائه، دون أن يكون لدى اهل قطر وسيلة للتعبير عنه بحرية بشكل جماعي في تلك الفترة المتوترة أمنياً.

وفي ١٦ يناير ١٩٦٨ جاء الحدث السياسي الأهم الذي شهده الخليج العربي في تلك الفترة، وذلك عندما أعلن هارولد ولسن رئيس الحكومة البريطانية في مجلس العموم، عزم بريطانيا الانسحاب من شرق السويس في نهاية عام ١٩٧١. وقد جاء إعلان بريطانيا عن عزمها على الانسحاب استجابة لحاجة بريطانيا وإدراكا منها لتراجع قدرتها على مواجهة حركات التحرر من الاستعمار التي برزت في عدن والجنوب العربي ومنطقة عمان وظفار، والتي تخشى بريطانيا امتدادها إلى إمارات الخليج العربي تحت تأثير المد القومي العربي. هذا إضافة الى عدم رغبة جزء كبير من الشعب البريطاني وقواه السياسية والنقابية في استمرار الإمبراطورية وتحمل تبعاتها.

وقد فوجئ حكام امارات الخليج العربي بإعلان هارولد ولسن، وكأنه لم يكن في حسابهم ان تتخلى بريطانيا عن استعمارهم. وقد صرح بعضهم باستعداده لتحمل نفقات الوجود البريطاني إلى حين تكون إماراتهم مستعدة للاستقلال، إذا ما كانت تكاليف الوجود لبريطاني وراء قرار الانسحاب. ولكن رد بريطانيا كان سلبياً أمام العرض السخي.

ومنذ اعلان بريطانيا قرار الانسحاب من شرق السويس تابعت كما تابع المعنيون بالشأن العام في المنطقة، الأحداث وما صاحبها من تزايد القلق بين أهل المنطقة على عربيتها نتيجة طموح ايران في ملء الفراغ وقدرتها على ذلك. وقد لمست اتجاهها لمساندة الكفاح المسلح في الجنوب العربي و في ظفار وعمان، عند بعض فصائل العمل القومي في الخليج. كما لاحظت استعدادا لمقاومة الاحتلال الإيراني المحتمل إن وقع لا قدر الله، لدى فصائل العمل الوطني في الخليج.

راقبت كما راقب غيري تحركات حكام الخليج دون ثقة كبيرة في امكانية اتفاهم على اقامة "اتحاد الإمارات العربية " الذي وقعوا اتفاهيته بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٦٨ بعد اربعين يوما من إعلان بريطانيا انسحابها من شرق السويس. وقد بدأت فعلا محاكات الوفود وحيل كل منها تجاه الآخرين تطفو على السطح بعد فترة وجيزة من المجاملات، معبرة عن منطقتي التمسك بالسلطة المطلقة لدى الحكام.

ولعل القاسم المشترك بين التحرك الرسمي نحو الاتحاد والشعور الشعبي في المنطقة بالخطر، كان التوجس من الخطر الإيراني وأبعاده وظلاله المخيمة على المنطقة. بالنسبة للشعوب كان الشعور بخطر الهجرة الإيرانية يتزايد منذ خمسينيات القرن العشرين ويشكل قاسما مشتركا بين القوى الوطنية في كل بلد من بلدان المنطقة ويوحد نضالها. وبالنسبة للحكام أنضح الخطر الإيراني الذي تجاهلوه بل شاركوا في تفاهمه بتسهيل هجرة الإيرانيين، عندما أعلنت بريطانيا انسحابها ورفع حمايتها عنهم. حيث أنضح لهم أن إيران بحجم سكانها وقوتها العسكرية وبحكم وجود المهاجرين الإيرانيين في المنطقة، طامعة وطامحة في سد الفراغ الذي سوف يتركه الانسحاب البريطاني.

وقد لخص رياض نجيب الريس في كتابه الهام "صراع الواحات والنفط"، الشعور العام في الخليج تجاه إيران قائلا، "الخطر الإيراني وجود دائم مدعوم ومسلط على عروبة الخليج ودويلاته، يجب أن يحسب حسابه بدقة علمية متناهية، وإلا سقط سيف ديموقليس الإيراني على رقاب أبناء الخليج وواجه العالم العربي فلسطين أخرى سنة ١٩٧١". (١)

بدأت أولى تحركات الحكام بعد شهر من إعلان الانسحاب البريطاني في ١٨ فبراير عندما أعلن عن قيام اتحاد فدري بين أبو ظبي ودبي. وبعد عشرة أيام فقط وقع حكام امارات الخليج التسع في دبي على اتفاهية قيام "اتحاد الامارات العربية" (٢)، والتي كان توقيعها - على غير العادة - ممكنا نتيجة لصدمة الانسحاب والشعور بخطورة الفراغ الذي يخشى ان تملأه إيران .

ونتيجة لتفاؤل بعض المستشارين بعد اجتماع دبي ومنهم مواطنون من الخريجين الجدد الذين يحملون مشاعر وطنية وقومية، تم الترتيب لكتابة دستور لدولة عصرية اتحادية و كلف بصياغته عبد الرزاق السنهوري يساعده حسن الترابي من أجل تقديمه فيما بعد مع بقية الوثائق اللازمة لاجتماع الحكام.

ولكن بعد الاجتماع الثاني في الدوحة بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٦٨، والإطلاع على المبادئ الرئيسية في الدستور التي قدمها حسن الترابي بصفته مساعدا للسنهوري، اتضح للحكام الإبعاد الدستورية التي يمكن أن يقود إليها قيام الاتحاد وفقا لاتفاهية دبي. وهنا "راحت السكره وجاءت الفكرة" كما يقال.

شرع الحكام في إعادة التفكير فيما قد يعنيه قيام دولة عصرية موحدة من تأثير على السلطة المطلقة لكل منهم في امارته. وبدأت التكتيكات تعمل من أجل التملص من اتفاهية الاتحاد تدريجيا دون أن يحسب الانسحاب على من يريد الانسحاب.

وكانت أول فرصة للتملص من اتفاهية دبي هي المشكلة التي نشأت بسبب وجوب انعقاد الاجتماع الثالث للحكام في البحرين، فقد تخوف الحكام من ردة فعل إيران من انعقاد الاجتماع الثالث في البحرين. هذا بالرغم من تصريح شاه إيران عند زيارته للهند في ديسمبر ١٩٦٨ "انه لن يستعمل القوة في ضم البحرين إلى بلاده وان الامر متروك لنوع من الاستفتاء" (٣). وهذا يعني أن هناك تفاهات جرت بين الغرب والشاه وربما ضمت الهند، لإيجاد مخرج دبلوماسي لمطالبته إيران بضم البحرين.

ولعل هذه التفاهات أيضا أعادت الى البحرين فكرة إعلان استقلالها إن لم تحصل على مكانة متميزة في الاتحاد، بحكم أن مواطنيها يعادلون في عددهم مواطني كل بقية الامارات الثمان وأنهم الأكثر تعليما وخبرة. ويأتي مؤيدا لذلك، تصريح حاكم البحرين للأسوشيتد برس في ٢٠/٣/١٩٦٩ "بأن بلاده ستعلن استقلالها من طرف واحد..." (٤) إذا لم تؤخذ متطلباتها في الحسبان، وذلك قبل أقل من شهرين من الاجتماع الثالث للحكام في الدوحة.

وبالرغم من إصرار البحرين على أن يعقد الاجتماع الثالث عندها وإلا فإنها سوف تخرج من الاتحاد، إلا أنها قبلت أن يعقد الاجتماع الثالث في الدوحة كي لا تظهر بمظهر المعرقل للاتحاد. وقد أُنْعِد الاجتماع الثالث للحكام في الدوحة بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٩ وفي النفوس ما فيها من نوايا الأنسحاب.

انقسم الحكام إلى عدة معسكرات. البحرين غير مرغوب فيها من أغلب الإمارات حفاظا على علاقة كل منها مع إيران. والبحرين بدورها لا تريد الانضمام الى الاتحاد ما لم تكن لها مكانة رئيسية فيه، كأن تكون عاصمة للاتحاد أو أن يكون رئيس الاتحاد أو رئيس الوزراء من البحرين وأن يكون التمثيل في مجلس الشورى الاتحادي وفقا لنسبة مواطني كل امارة.

كما برز تقارب بين قطر ودبي ورأس الخيمة، دبي بحكم النسب بين الحكام ورأس الخيمة بحكم الميول الوهابية للإمارتين. وبقيت أبو ظبي مع أغلب الإمارات الصغيرة تفضل إقامة اتحاد يضم امارات ساحل عمان وقد يضم قطر ولكن هذه المجموعة مترددة بشأن انضمام البحرين.

اختلف اجتماع الدوحة على الامور المدرجة على جدول أعماله قبل أن يبدأ، فشكلت لجنة من البحرين وقطر وأبو ظبي ودبي للنظر في جدول الاعمال. وبعد استبعاد مناقشة دستور الاتحاد من جدول الاعمال، وإعفاء السنهوري والترابي من مهمة كتابة الدستور والاستغناء عن خدماتهما، تم الاتفاق على جدول الأعمال.

استمرت المماحكات والحيل التي تبطن أكثر مما تظهر فيما تبقى من وقت الاجتماع (٥). استبعدت أبو ظبي ان تغدو عاصمة الاتحاد في جزيرة لا يرتبط ترابها ببقية الإمارات، مستبعدة بذلك ان تكون العاصمة في البحرين. وتمسكت البحرين بأن يكون رئيس وزراء الاتحاد متفرغا، لضمان استبعاد تولي الشيخ خليفة بن حمد رئاسة مجلس وزراء الاتحاد لما تعلمه من تمسكه بمناصب رئيس الوزراء ووزير المالية في قطر. وتمسك وقد قطر أن تكون العاصمة في منطقة بين دبي و أبو ظبي تدعى وادي الموت. ورفضت الوفود بالإجماع فكرة انتخاب مجلس الشورى.

طرحت مسألة نسبة تمثيل كل امارة في مجلس الشورى مقابل إصرار البحرين على أن تكون النسبة على اساس عدد المواطنين. فردت عليها قطر على ما أذكر من متابعتي في ذلك الوقت بأنه لا بأس من ذلك ولكن في هذه الحالة تكون عضوية مجلس الشورى بالانتخاب، لمعرفة قطر بأن الانتخاب في البحرين سيأتي بالمعارضة. الامر الذي رفضته البحرين وبقية الإمارات وارتاحت قطر لتخلصها من مبدأ التمثيل النسبي للشعوب ومن مبدأ انتخاب اعضاء مجلس الشورى.

في الاجتماع الثالث للاتحاد في الدوحة تبارى أعضاء الوفود في إظهار الحجج لتعجيز بعضهم بعضا من أجل الخروج من اتفاقية دبي ووأد فكرة اتحاد الإمارات العربية. وقد تتالت الاحداث لتثبت أن نهاية فكرة الاتحاد كانت في الاجتماع الثالث للحكام في الدوحة وما تبعها من إجراءات كان من نتائج ذلك الاجتماع.

ففي الاجتماع الرابع في أبو ظبي بتاريخ ٢١/١٠/١٩٦٩ والذي استمر لمدة ثلاثة أيام قضتها الوفود في مشاورات خارج قاعات الاجتماع، انفض الاجتماع دون توقيع بيان مشترك (٦).

وبذلك طويت صفحة اتحاد الإمارات العربية دون إصدار شهادة وفاة. وذهبت أدرج الرياح فكرة قيام دولة عربية في الخليج قادرة في إطار الامن القومي العربي أن تملأ الفراغ الناشئ عن التجزئة التي كرسها وحماها الوجود البريطاني في الخليج ومن قام مقامه فيما بعد.

ولا أبالغ ان قلت انني وسائر المتابعين والمراقبين للصحو المفاجئة التي أصابت حكام الخليج، لم نفاجأ بتاتا بمصير فكرة الاتحاد بل كان ما حدث متوقعا لكل متابع عارف بالطبيعة الفردية لنظم الحكم في المنطقة وضخامة الامتيازات التي يتمتع بها كل منهم في امارته.

ولعل طبيعة نظم الحكم في المنطقة وتفضيل الحكام تواجد حماية اجنبية على قيام دولة عربية قادرة على توفير الامن وقابلة لعملية التنمية المستدامة، لعل ذلك هو السبب لما وصلت إليه أيضا مسيرة مجلس التعاون اليوم من طريق

مسدود حيث لم يؤد التعاون الى الوحدة كما جاء في النظام الاساسي لمجلس التعاون، لأن الوحدة تتطلب قيام دولة بالمعنى الحديث تؤسس على الديمقراطية ويكون الامن والتنمية من مقاصدها الرئيسية (٧).

الملاحظات

- ١- رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط ، النهار للخدمات الصحفية ، بيروت ١٩٧٩. ص ١٠٤.
- ٢- المصدر السابق. ص ٢٥.
- ٣- المصدر السابق. ص المصدر السابق، ص ٧٧.
- ٤- المصدر السابق. ص المصدر السابق، ص ١٠٨.
- ٥- المصدر السابق. ص ٨٥-٩٧.
- ٦- المصدر السابق. ص ١٣٠ .
- ٧- علي خليفه الكواري ، الديمقراطية طريق الأتحاد والأمن والتنمية مقاصده ، في: العين بصيرة ، طبعه ثانية، ٢٠١٤. ص ١٦١-١٦٧.

الاختيار بين التجارة والدراسات العليا

طوال الفترة من ١٩٦٦-١٩٧١ كانت برادات الامل مصدر رزقي ومقري الدائم ، ومنطلقى للمرحلة التالية بما وفرته لي التجربة من استقلال مالي وخبرة في الحياة وبما أكسبتي من احترام الناس.

أصبحت برادات الامل ملتقى أصدقائي من أعضاء نادي الطليعة ومن تعرفت عليهم قبل ذلك وبعده. اتسعت دائرة معارفي ونمت صداقاتي مع الكثيرين من قطر وزوارها وبقية الاخوة العرب المقيمين فيها.

كان مكتبي في آخر البرادات مجلسا مفتوحا لأصدقائي ومعارفي بحضوري أو بدونه، تدور فيه المناقشات ويتم تبادل الاخبار والهموم. زارني بعض القريبيين من السلطة في إطار الاهتمامات العامة كما تعاطف معي بعض المسؤولين، ورحبت بهم وقدرت تلك الزيارات وذلك التعاطف من قبلهم.

استقبلنا في قطر عدد من الناشطين الذين اضطروا للخروج من البحرين في عام ١٩٦٨، وكذلك مر علينا عدد من الشباب الذين ما زالوا في ذلك الوقت يعملون من أجل استمرار النضال في عمان الداخل.

وكانت صلتى بمختلف أصحاب التوجه الوطني في قطر جيدة، نتواصل مع بعضنا خاصة في أوقات الازمات. وفي تلك الفترة ذكر لي محمد مرسي مدير مدرستنا الابتدائية في عام ١٩٥٧، بأنه لاحظ أن جيل الشباب في قطر على صلة لم تنقطع مع الجيل الوطني الأكبر منه سنا خاصة في وقت الازمات.

قمت بزيارات متعددة للبحرين وأبو ظبي في سياقات مختلفة، وبشكل أقل زرت بقية الإمارات. كما زرت المملكة العربية لحضور زواج راشد بن محمد الخاطر في مدينة الجبيل والالتقاء بوالد علي الغنام. وذهبت للرياض مع جابر بن ناصر لزيارة سعود وحمود -أصدقائي ايام الدراسة في سوريا. قضينا أيام جميلة في ضيافتهما وكانت ليالي الصيف رائعة في المساء عندما نذهب للسهر على تلال الرمل في طريق خريص. أما في النهار فكنا نلزم المسكن الذي نقيم فيه والمبني من الطين لشدة حرارة الجو وجفافه. عندها ترحمنا على رطوبة ساحل الخليج بالرغم من تذرنا عندما نرشح عرقا من تلك الرطوبة.

زرت لبنان والتقيت بطلاب قطر ومنهم علي حسن الخلف وعبد الله صالح المانع ومحمد جاسم النصف و الرجل الشهم محمد بن ناصر الخاطر الذي كان يصير على أن أنام في غرفته بينما ينام هو في الصالة، عندما كنت أبات عندهم في بعض الاحيان. كما تعرفت على رغيد الصلح ونقولا الفرزلي ومعن بشور. وحضرت لقاءات وتعرفت على شخصيات عربية منهم شفيق الكمالي الشاعر والأكاديمي والسياسي العراقي الدارس لشعر النبط.

كثرت زياراتي للعراق بعد أن التحق شقيقي يوسف بكلية الاداب قسم علم الاجتماع بجامعة بغداد التي اصبحت وجهة لبعض الزملاء والأصدقاء يتلقون العلم في كلياتها. وزادت زياراتي بعد أن رجع علي الغنام من فرنسا ليقيم في العراق والتحقته به أسرته التي طال فراقه لها أكثر من خمسة عشر عاماً.

كانت أكبر الهموم وأثقلها في تلك الفترة نكسة ١٩٦٧ التي لم تكن تخطر على بال جيلنا ولم يحسب لها حساباً. وبزغت بارقة الأمل عندما بدأت حرب الاستنزاف التي صاحبها توحيد الصف العربي في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم ولاءته الثلاث.

كما كان صعود الثورة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير وبروز دور الفصائل الفلسطينية وأكبرهم "حركة فتح" ، قد بدأ فعلا يحول الشعور بالنكسة إلى مجرد معركة مؤلمة خسرها العرب. وذلك بعد أن انتصر الجيش الاردني والفدائيون في معركة الكرامة بتاريخ ٢١/٣/١٩٦٨، وكبدا اسرائيل ٧٠ قتيلاً. بدأت المعركة بعد أن توغلت اسرائيل في

شرق نهر الاردن إلى قرية الكرامة، بهدف اضعاف الفدائيين ومهاجمة معسكرات اللاجئين واحتلال اراض اردنية (١). وقد استمرت الثورة الفلسطينية في تصاعد حتى أحداث أيلول " الأسود " عام ١٩٧٠ عندما أجبرت فصائل المقاومة على الخروج من الاردن.

وقد شكل تردد الجيش العراقي الموجود في الأردن وتوانيه عن حماية فصائل المقاومة الفلسطينية صدمة لي ولكل من وضع أمله في المقاومة الفلسطينية. وفي ذلك الوقت لم أقدر أن حماية فصائل الثورة الفلسطينية في الأردن كان فوق قدرة الجيش العراقي، بل شعرنا أن الثورة في العراق كانت معنية باعتبارات الدولة أكثر من عنايتها بأهداف الثورة.

أما الهم المحلي والإقليمي الكبير بالنسبة لمنطقة الخليج العربي فقد كان خطر الهجرة الايرانية ، الذي اصبح خطر أمبراطورية إيران نفسها على المنطقة بعد إعلان الانسحاب البريطاني من شرق السويس والخشبة من قيام إيران بملء الفراغ الناجم عن الانسحاب البريطاني في عام ١٩٧١. وقد تطرقت لمحاولات الرد الرسمي التي لم تكلل بالنجاح في القسم الرابع من هذا الفصل.

أما ردة الفعل الشعبي فقد كان تزايد القلق واستمرار التوعية بمخاطر الهجرة الايرانية التي اصبحت ذات أبعاد خطيرة أخرى تتمثل في احتمال احتلال إيران لمناطق على الساحل العربي للخليج، فضلا عن احتمال تزايد نفوذها لدى الحكام خوفا منها وطمعا في حمايتها مستفيدة في ذلك من معطيات الهجرة الايرانية خاصة في دبي وقطر.

وفي قطر كنا مع بقية الوطنيين بالرغم من ضعف الحركة الوطنية بعد عام ١٩٦٣، قلقين نفكر في مواجهة ما يمكن مواجهته في حالة الخطر، بالتنسيق فيما بين الوطنيين في الداخل ومع القوى الوطنية في بقية الخليج والاستفادة من العمق العربي بالقدر الذي تسمح به الظروف.

في أواخر عام ١٩٦٩ التفت إلى نفسي وقررت الزواج وتكوين أسرة ، ولم أبحث كثيرا ولا بعيدا فقد اخترت من بنات الجيران، وجيراننا في أم غويلينه بمثابة الأهل ومن بينهم عبد الله بن سعد المناعي الذي ربطتني به صداقة ومودة. تشاورت مع والدي الذي رحب بالفكرة و سره اختياري وحتني على عدم التأخير.

بعد فترة من التمهيد التقليدي حظيت بالقبول، وتقدمت برفقة والدي لخطبة لطيفة بنت عبد الله بن سعد المناعي من والدها الكريم، الذي رحب بنا ووعد خيرا ولم تطل فترة الانتظار.

وفي ١٩ ديسمبر ١٩٦٩ عقد القران عند الشيخ حسن بن جابر بحضور ابنه الصديق عبد اللطيف الذي كان يحثني على الزواج بعد أن سبقني إليه. وفي ٥ فبراير ١٩٧٠ كان موعد الزواج وهو نفس اليوم والشهر الذي تزوج فيه خالد الربان قبلي واحمد الخال بعدي، ويصادف يوم عيد اول وحدة عربية في العصر الحديث، وحدة مصر وسوريا. لم أختار أنا التاريخ ولا أختاره خالد او احمد وإنما حسن الصدف جمعت تاريخ زواج كل منا وقرنته بذكرى قيام الوحدة العربية التي نؤمن بها.

أقيمت لزواجنا ثلاث حفلات الأولى أقيمتها قبل موعد الزواج بليلتين في نادي العمال بشركة شل في راس أبو عبود. وكانت حفلة فنية غير تقليدية دعي إليها الأصدقاء والمعارف، ساعدني في تنظيمها الفنان عبد الرحمن المناعي صديقي وابن عمة زوجتي، وأحياها الموسيقار عبد العزيز ناصر وفرقة الاضواء. والثانية حفلة النساء والثالثة ليلة العرس حيث أقيمت عرضة شارك فيها الأهل والأقارب والجيران وتجلى البعض منهم بالرزيف وإطلاق الرصاص ابتهاجا بالمناسبة، اذكر منهم صالح بن حمزة الذي عبر عن كثير من الود والفرح.

سكنت مع والدي في بيتنا بعد ان تم تجهيز قسم خاص لسكني، فالحكومة التي منحت بقية خريجي الجامعات من القطريين أراضي وقروضا لبناء مسكن، لم يكن في وارد قرارها ان تعاملني بالمثل. وقيل لي أنه بإمكانني أن أقدم طلبا لمسكن شعبي، فقدمت ولكن دوري لم يحن إلا بعد حوالي ثلاثة عشر عاماً في ١٩٨٢ بعد ان بنيت لنفسني بيتا هو بيتنا الحالي، ولم أعد في حاجة للمسكن الشعبي الذي لم أتقدم لاستلامه ولا أعرف كيف تم التصرف به.

وفي الأجازة الصيفية ذهبنا لقضاء شهر العسل في رحلة استغرقت حوالي شهرين. بدأنا من لبنان حيث قمت بحجز تذاكر السفر والفنادق في كل من رومانيا وبلغاريا ويوغسلافيا.

وأثناء الحجوزات قمنا بزيارة دمشق لعدة أيام . واجهتنا هناك صعوبة رفض فندق أمية ان يعطينا غرفة مشتركة بسبب عدم وجود وثيقة الزواج معنا وليس مكتوبا في جوازاتنا بأننا متزوجان وهذا هو النظام في سوريا. حاولت ان أشرح لمدير الفندق فلم يقبل ولم يستجب، فاضطرت أن أقول له أنني سوف أتصل بمحمود الايوبي رئيس الوزراء آنذاك في سوريا ليشهد لي، فهو يعرفني حق المعرفة . والأساذ محمود الأيوبي كان مدرسا في مدرسة الدوحة الثانوية. عندها أخذ المدير يراجع نفسه و أصدر موافقته. وقد قمت فعلا بزيارة محمود الايوبي للسلام عليه.

قضينا بضعة ايام في دمشق زرنا فيها الاماكن التي أعرفها وزدنا عليها زيارة الأماكن التاريخية والمتاحف ومناطق في ضواحي دمشق. عدنا إلى بيروت ومنها بدأنا رحلتنا إلى أوروبا الشرقية.

كانت محطتنا الاولى ميناء كونستنتا Constanta على البحر الاسود انتقلنا منه إلى منتجع مامايا Mamaia القريب، الذي يتكون من عشرات الفنادق ومئات المطاعم والمقاهي التي يرتادها السياح الأوربيون، ولا يستخدم الرومانيون أنفسهم تلك التسهيلات السياحية. فهذا المنتجع أقيم من أجل عدم اختلاط السياح بالسكان خوفا من التأثير على توقعاتهم المعيشية.

كانت محطتنا الثانية منتجع فارنا Varna على ساحل البحر الاسود في بلغاريا. ولكننا وصلنا الى محطة القطار متأخرين عن موعد القطار. عدلنا الحجز إلى اليوم الثاني وعدنا إلى الفندق. ولكن الفندق ليس لديه غرف ولا توجد غرفة نقضي فيها ليلة واحدة في كل فنادق مامايا. وفي آخر المساء عطفت علينا موظفة الاستقبال فعرضت علينا أن نصحبها إلى شقتها.

ذهبنا إلى شقتها الصغيرة حيث تسكن في غرفة مع زوجها وفي الغرفة الأخرى من الشقة يسكن زوجان آخران. تركا لنا مشكورين الغرفة وناما في الصالة. قضينا بقية المساء في الحديث معهم نتفاهم بما تيسر من كلمات وبالإشارة لعلنا نتعرف على أحوال المعيشة والرضى الشعبي العام. لاحظنا اهتمامهما بملابسنا فأهديناها ما يمكن ان نستغني عنه في رحلتنا.

علمت من الرجل، زوج مضيفتنا والذي يعمل مهندسا زراعيًا كيف ان طموحه لا يرتقي إلى شراء ما يرغب ويحب من الملابس مثل بنطلون الجينز المحرم في رومانيا آن ذاك. أما تغيير عمله أو السكن في شقة مستقلة مع عائلته أو تغيير مكان أقامته، فهي كلها أمور يتحكم فيها جهاز التخطيط المركزي. عليه أن يعيش كما تخطط له الدولة دون وجود مجال للمبادرات أو فرصة لتغيير الحال. عندها أدركت كم يفقد الانسان إنسانيته عندما يفقد إرادته، وتصبح الحياة أمامه دون أمل في التغيير ودون حافز للعباء والإنتاج سوى الاوامر التي لا يستطيع رفضها.

في الصباح ذهبنا للمحطة مبكرين وركبنا القطار الذي غادر بنا إلى فارنا على البحر الاسود حوالي الحادية عشر صباحا ووصلنا فارنا حوالي الثامنة في المساء. مررنا بحقول من الزراعة المحمية وبمزارع واسعة حديثة كبيرة تمتد كل منها لعدة أميال ويتخصص كل منها في زراعة محصول واحد من الفواكه. كلها ملك للدولة والقطاع العام ، وهي اقرب الى تنظيم الصناعة الحديثة من المزارع التي نعرفها.

عندما وصلنا فارنا وذهبنا إلى الفندق الذي كان حجزنا فيه قبل يوم الوصول. لم نجد غرفة وبعد محاولات من قبل الفندق و من خلاله مع فنادق اخرى في فارنا والساحل الذهبي الذي هو شبيهه بمامايا لم يجدوا لنا غرفة، فقد ألغى حجزنا بسبب تأخرنا عن الوصول في موعد الحجز، والفنادق كلها محجوزة بالكامل في موسم الصيف.

أدركنا بأننا نواجه مشكلة ليس لها حل، ومن الأفضل أن نغادر إلى صوفيا على أول قطار. علمنا من الفندق أن هناك قطاراً بطيئاً يغادر باتجاه صوفيا في منتصف الليل.

ذهبنا إلى المحطة وركبنا القطار الذي استغرق حوالي ١٢ ساعة للوصول إلى صوفيا. قضينا ليلة متعبة مواصلين لأطول رحلة بالقطار قمنا بها تجاوزت ٢٤ ساعة من ممايا إلى صوفيا، وتعلمنا أهمية الالتزام بالوقت، فالقطار لا ينتظر.

وصلنا صوفيا في منتصف النهار وذهبنا إلى فندق كان قصرا للملك حيث تم الحجز لنا. طلبنا وجبة تعوضنا عما فاتنا من وجبات في انتظار اللحظة التي نخلد فيها للنوم.

قضينا عدة أيام في صوفيا وزرنا ضواحيها وزرنا العجر فيها. لاحظت أن النظام السياسي قريب من رومانيا ولكن الحياة أقل كآبة لأن البلغار يشعرون بالفخر للعيش في دولة قومية لها تاريخ وعليهم واجب بنائها، الأمر الذي يخفف من ضيق العيش ويجعلهم أكثر استعدادا لقبول القبضة الحديدية للدولة. كما لاحظنا أثناء سفرنا أن الزراعة في بلغاريا أقل حداثة ومازال الفلاحون يمتلكون الأرض ويزرعون حقولا صغيرة. وقد لاحظنا وجودا ملحوظا للعرب في بلغاريا وكذلك الكثير من الآثار الإسلامية من الحقبة العثمانية.

غادرنا صوفيا إلى بلغراد عاصمة يوغسلافيا بالقطار وكان القطار أفضل من سابقه. وعندما وصلنا حاولنا أن نستقل سيارة أجرة إلا أن حمالا اسمه عثمان كان أول من استقبلنا وكأنه كان ينتظرنا في المحطة. حمل الحقائب بعد أن ربطها بحبل، على ظهره وانطلق بنا إلى فندق موسكوفافا. حاولنا إيقافه عند باب المحطة لنستدعي سيارة أجرة ولكنه اصر على السير على قدميه وهو يومية بيد به أن الفندق قريب جدا ولا حاجة للتاكسي. صدقنا عثمان ومشينا وراءه في طرقات صاعدة نازلة متعبة لمدة لا تقل عن ثلاث ساعة، كلما سألناه أشار بيده أن الفندق قريب. وعندما وصلنا الفندق ادركنا أنه ضحك علينا للحصول على أجرة التاكسي لنفسه.

قضينا عدة أيام في بلغراد، زرنا المدينة وضواحيها ووجدنا البلد أكثر انفتاحا وفيها قدر من الملكية الخاصة في مجال المطاعم والسكن والتجارة الصغيرة والزراعة، وأن نظام الحوافز موجود ومعمول به وأحوال الناس تختلف عن رومانيا وعن بلغاريا بسبب وجود اقتصاد السوق جزئيا، بينهم مساح الاحذية وبينهم التاجر وصاحب العمل الحر مستور الحال. لاحظنا وجود مسلمين ومسجد تقام فيه الصلاة. وبشكل عام تشعر أن المجتمع أكثر حرية من رومانيا وبلغاريا وفيه حيز للمبادرات الشخصية، ولكن الفقر أيضا أشد وضوحا.

محطتنا الأخيرة في أوروبا الشرقية كانت بوخارست حيث سكنا فندقا في منتصف المدينة كان أيضا قصرا تم تحويله إلى فندق. وبالصدفة التقيت بالصديق علي بن حسين المفتاح في بهو الفندق حيث جاء من بغداد مكان دراسته لقضاء إجازة مع بعض زملائه. وفي بوخارست استقدت من وجودي وقمت باتصالات مع مصدري الاخشاب الرومانية. وبذلك لم تخل الرحلة من قضاء مصلحة تجارية اغتمتها في طريقي.

بعد عدة أيام عدنا بالطائرة إلى لبنان وقضينا أياما في بيروت وأياماً أخرى في برمانا في فندق بريتانيا حيث حجز لنا مشكورا الصديق نقولا الفرزلي ورتب لنا حضور حفلة غنائية كبيرة في مكان مفتوح ختمنا بها رحلتنا الجميلة الممتعة، التي تعرفنا فيها على أحوال غيرنا وتعلمنا من صعوباتها أيضا.

بعد النجاح التجاري النسبي الذي تحقق لي واستقرار أوضاعي بدأت أفكر في المستقبل والتخطيط له. هل أستمر في مزاوله العمل التجاري الذي نجحت فيه وأصبحت آفاقه واعدة، أم أعود إلى حلمي السابق في الدراسات العليا بعد أن أصبحت قادرا على تحمل نفقاتها والتفرغ لها.

ومن بين الاسباب التي دعنتني إلى إعادة التفكير في خياراتي، ما لاحظته على سلوكي من تغمص شخصية التاجر بعد أن اتخذت التجارة مهنة لي. فمن طبعي ان أتصرف بجدية وأن أعطي ما أقوم به حقه من الأهتمام وما يتطلبه من حضور وتركيز.

ومن السلوكيات التي لاحظتها على نفسي في آخر هذه الفترة هو أنني أصبحت أولي أكبر اهتمامي لمن لي مصلحة تجارية معه مقارنة باهتمامي أثناء وجودي في العمل، بأصدقائي ومعارفي الذين يأتون كالعادة إلى البرادات باعتبارها مجلسا لهم ومكانا للقاء.

فلم يعد لدي وقت لمجالستهم في المكتب كما كنت أحرص في السابق. و إن أصر بعضهم على مشاركتي مجلسهم، فأنتني أصبحت أجد نفسي مضطرا إلى ذلك من باب المجاملة، بينما أفضل ان أقضي الوقت المتاح لي في إدارة عملي التجاري. أما إذا ربطتني بالزائر مصلحة تجارية فأنتني بطبيعة الحال أجد الوقت لمجالسته ومجالسته وأكون مسرورا بذلك لما فيه من مصلحة مشتركة.

أدركت أنني إذا اتخذت التجارة مهنة بدلاً من أن تكون مرحلة ضرورة، فإن سلوكي سوف يصبح سلوك التاجر الناجح وعلاقتي سوف تنحصر ضمن دائرة من لي معه مصلحة مباشرة، وسوف يتراجع اهتمامي بالشأن العام والتعبير عنه. وقد يؤدي ذلك إلى ما أنا غير راغب فيه ولا قادرا على ما يتطلبه من تنازلات.

أما الخيار الآخر أمامي فهو التفرغ للدراسات العليا ونيل الدكتوراه ومواصلة الاهتمام بالشأن العام أثناء الدراسة وبعدها. وذلك الخيار الاستراتيجي أصبحت آنذاك مقتدرا عليه ماديا، وبالنسبة لأهمية تواجدي مع الوالد والأهل في قطر والذي كان ضروريا خلال الفترة السابقة، فسوف ينوب عني و يقوم مقامي فيه شقيقي يوسف عندما ينتهي من دراسته الجامعية في بغداد في اول صيف عام ١٩٧١. أما زوجتي فسوف تسافر معي وتلتحق بالدراسة فهي سوف تنتهي الدراسة الثانوية في العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١.

أخذت وقتي في التفكير والتشاور مع الاهل والأصدقاء، وكان البعض يستغرب تفكيري وميلى للتفرغ للدراسة وترك مصدر الرزق الذي فتحه الله عليّ بعد عناء. وبعض من تحدثت معه في هذا الشأن يرى ما اراه من ضرورة العودة للدراسة وإن كانوا لا يرون ضرورة التخلص بالبيع من النشاطات التجارية التي اسستها وهي البرادات ومصنع الايسكريم ونشاط الوساطة في تجارة الاستيراد. تركت مسألة اتخاذ القرار معلقة فما زال في الوقت متسع. واصلت نشاطاتي وتنمية تجارتي وواصلت التفكير في مألها مؤجلا القرار الاخير الى حين.

في نهاية عام ١٩٧٠ تعرفت إلى سحيم بن حمد الثاني الذي اصبح وزيرا للخارجية عندما تولى شقيقه الشيخ خليفة بن حمد الحكم في قطر في شهر شباط / فبراير ١٩٧٢. كان تعارفنا على ما أذكر عن طريق سالمين وخليفة بن خالد السويدي. أخبرني خليفة أن الشيخ سحيم يود زيارتي في مكنتي للتعرف. رحبت بالزيارة واستقبلت سحيم كصديق وجد في تجربتي ما يستحق التقدير.

وبعد فترة فاتحتني سحيم بن حمد بنيتيه على زيارة مصر والسودان حيث يفكر ان يكون معه وفد أهلي مكون من سالمين بن خالد السويدي أحد المعتقلين في حركة ١٩٦٣ ومني، إضافة إلى اثنين من لاعبي كرة القدم من الاخوة السودانيين هما كامل وسعد. وذلك لتعريف كل من حكومة مصر في عهد السادات وحكومة الثورة في السودان بأحوال الخليج والمخاطر التي تواجه المنطقة.

استحسننت الفكرة ورغبت فيها بعد أن أكد لي سالمين انه سوف يُترك لنا المجال لشرح المخاطر التي تتعرض لها المنطقة، للمسئولين الذين سنلتقي بهم في البلدين. وعندما أفكر اليوم معللا السبب من الرحلة، فإنني اظن ان تلك الزيارة كانت تأهيدا للشيخ سحيم من قبل شقيقه الشيخ خليفة ليكون وزير خارجيته عندما يتولى الحكم، وتمهيدا لمد الجسور مع الشباب.

سافرنا إلى مصر في مطلع عام ١٩٧١ وكان في استقبالنا في المطار مدير مكتب الرئيس السادات واتجهنا إلى فندق شيرتون في الجزيرة دون أن نمر على الجوازات. وعندما وصلنا الفندق، علمت أنه قد حصلت مشكلة بخصوص دخولي إلى مصر لاني مبعد منها، ولم تحل المشكلة إلا بتدخل رسمي على مستوى عال، وبذلك رفع المنع من دخول مصر، وتحققت اولي فوائد تلك الرحلة.

قضينا أياماً رغبة في فندق شيرتون الفخم، زار فيها سحيم الرئيس السادات والتقينا سالمين وأنا بمدير مكتبه وأسمه فوزي عبد الحافظ على ما أظن، تحدثنا معه حول مخاطر الهجرة الايرانية وما يمكن أن تواجهه المنطقة من خطر إيران عند انسحاب بريطانيا من الخليج في أواخر عام ١٩٧١.

ولم يفتني ان أدعو الوفد إلى مسرح الريحاني حيث حضرنا مسرحية فيه. سر البعض بالسهرة الثقافية وجاملني آخرون. ولعل ما لفت نظري هو خفوت تألق القاهرة الذي عهدته والحالة الحزينة التي تعيشها بعد ان اكتظت بالمهاجرين اليها من مدن القناة، وتأثرت بما تتحمله مصر من تبعات النكسة وحرب الاستنزاف.

غادرنا القاهرة إلى الخرطوم حيث كان الاستقبال رسمياً ورياضياً بحكم وجود الزملاء السودانيين. أقمنا في فيلا للضيافة ودعينا إلى حفلات مسائية فنية في مزارع غنى فيها مطربون سودانيون مشهورون أحدهم عبد الكريم كابلي على ما أذكر وكان مبدعا بحق. كذلك أتاحت لنا رحلة جميلة ممتعة على ظهر مركب في النيل زرنا ملتقى النهرين عند جزيرة توتي بين أم درمان والخرطوم، حيث يلتقي النيل الأزرق بالنيل الابيض ويتجهان شمالاً، وأدركنا مدى غنى السودان بالموارد المائية والزراعة على ضفاف الانهار.

التقى الشيخ سحيم بالرئيس نميري والتقينا مع عدد من الوزراء منهم محمد أبراهيم وزير الدفاع وفاروق أبو عيسى وزير الخارجية الذي وجدت لديه تفهما لمخاطر الهجرة الايرانية واهتماماً بأوضاع منطقة الخليج وخشية من المخاطر المحيطة بها. وقد كان فاروق الوحيد من بين الذين التقينا بهم خلال رحلتنا الذي أظهر معرفة وإطلاعا بأحوال الخليج وإدراكا للمخاطر الايرانية التي شبهها بخطر استيطان فلسطين وضياعها.

عدنا الى الدوحة عن طريق الكويت حيث أقمنا في فندق شيرتون الكويت الجديد والفخم أيضاً. زارنا في الكويت ناصر بن حمد الشقيق الأصغر للشيخ سحيم المقرب منه، مهنتنا بنجاح المهمة التي لم أعرف إلا بعضاً من جوانبها. استمرت علاقتي الطيبة مع سحيم وتكررت زيارته لبرادات الامل والانضمام الى الزملاء في مكنتي في أحاديثهم. وبعد قيام "الحركة التصحيحية" في عام ١٩٧٢ عين سحيم بن حمد وزيرا للخارجية والتقيت به في لندن عند زيارته لها.

أزفت ساعة الاختيار بين التجارة والدراسات العليا وزال التردد لصالح الدراسة العليا ومغادرة "الاتجاه الاجباري" إلى المسار الأكثر قربا من نفسي والأجدر بتحقيق ذاتي وطموحاتي وهو الدراسة العليا ونيل شهادة الدكتوراه، حيث يستمر اهتمامي بالشأن العام عن طريق البحث والدراسة والنشاط بقدر الإمكان.

توصلت إلى اتفاق لبيع برادات الامل بكل ما لها بعد تسديد ما عليها وقد كان لإسم الشهرة "برادات الامل" قيمة تكفي لتغطية معظم مصاريف الدراسة في بريطانيا إن لم تكن كلها. كما توصلت لتأجير اسم "ايسكريم الامل" إلى محمد رضوان صهر صاحب ايسكريم وليمز المنافس، الذي أشتري المعدات وأضاف إليها وشغل المصنع لحسابه بضع سنوات.

وأخير بعث برادات الامل على متقاعدين كريمين من شركة نفط قطر قررا الاستثمار في التجارة هما مبارك بن خميس الخليفة وخليفه السدير، حيث تم تقييم البضاعة بالتكلفة وقدرت قيمة بقية المحتويات وأضيفت قيمة أسم الشهرة. وبذلك وضعت نهاية للسير في "الطريق الاجباري" لأعود الى حيث أحب أن أكون، شاكرا لبرادات الامل ما اتاحت لي من تجربة ما كان لي أن أنجح فيها لولا تعاطف الكثيرين من أهل قطر وتضامنهم معي.

علي خليفه الكواري

أكسفورد: الجمعة ٢٠١٤/٩/٧

الملاحظات

<http://www.palqa.com/index.php?module=wars&id=5> -١